

السياحة البيئية كآلية لدعم تحقيق تنمية سياحية مستدامة

- إضاءات على بعض التجارب العربية -

بوحيلة إلهام
جامعة جيجل
zsouheyla@yahoo.fr

بوعكراف زهير
جامعة جيجل
zbouakrif@yahoo.fr

Eco-tourism as a mechanism to support the achievement of sustainable tourism development

ملخص:

إن السياحة البيئية ذات التوازن البيئي ظاهرة جديدة تستوجب وتهدف إلى البحث والدراسة والتأمل في الطبيعة والنباتات والحيوانات وتوفير الراحة للإنسان، فالميزة التي يتيحها تطبيق السياحة البيئية هي ربط الاستثمار والمشاريع الإنتاجية للمجتمع المحلي مع حماية البيئة والتنوع الحيوي والثقافة للمناطق السياحية، وفق معادلة تنموية واحدة وذلك عن طريق إعداد برامج سياحية تعتمد على توجيه السياحة نحو المواقع المتميزة بيئياً مع التأكيد على ممارسة سلوكيات إبداعية ومسلية دون المساس بنوعية البيئة أو التأثير عليها. حيث أن هذا النمط الجديد من السياحة يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لدول جنوب المتوسط - وفي مقدمتها الجزائر - التي تتوفر على مقومات طبيعية متميزة يجب استغلالها عن طريق دعم الحكومات بالتعاون مع القطاع الخاص بالتوجه إلى تشجيع السياحة البيئية التي تعتمد على الحفاظ على التوازن البيئي وإحياء الموروث الثقافي والحضاري ودعم التنمية السياحية المستدامة في المناطق الريفية والصحراوية من أجل تنمية اقتصادية شاملة، كما هو الحال بالنسبة للمحميات الطبيعية التي أنشأت في بلدان سياحية مختلفة والتي أصبحت من أهم آليات ودعائم التطوير السياحي المستدام.

Abstract:

The eco-tourism with ecological balance is a new phenomenon aims to research and study of nature , plants and animals and to provide human comfort , prime advantage offered by the application of eco-tourism is to link investment and production projects for the local community while protecting the environment and biodiversity, cultural, tourist areas, according to the equation developmental one and done through the preparation of tourist programs rely on direct tourism towards ecologically distinct sites with an emphasis on exercise behaviors creative and entertaining without compromising the quality of the environment or to influence them . As this new type of tourism is of paramount importance for the countries of the southern Mediterranean - At the forefront of Algeria - which are available on the elements of a normal premium that should be exploited by supporting governments in collaboration with the private sector to go to the promotion of eco-tourism , which deliberately to maintain the ecological balance and the revival of cultural heritage and cultural and support sustainable tourism development in rural and desert areas for the development of a comprehensive economic , as is the case for natural reserves established in different countries in which tourism has become one of the most important mechanisms of the pillars of sustainable tourism development

تمهيد:

شهدت صناعة السياحة نموا متواصلا على مدى العقود الثلاثة الأخيرة سواء من حيث المداخل أو عدد السياح بما كان له أثار اقتصادية اجتماعية وبيئية طالت كل بقاع المعمورة، ويدر النشاط السياحي منافع اقتصادية كبيرة على البلدان المستضيفة للسياح والبلدان المرسله لهم على حد سواء وتشكل تلك المنافع وعلى رأسها زيادة المداخل من العملات الأجنبية والإسهام في الإيرادات الحكومية وخلق المزيد من فرص العمل الحافز الأساسي لكل بلد وخصوصا النامية منها كي يسعى لأن يصبح نقطة جذب سياحي. وتعتبر السياحة البيئية عاملا مهما في حماية البيئة وتحقيق التنمية السياحية المستدامة خاصة عندما يتم تكييفها مع البيئة والمجتمع المحلي، وذلك من خلال التخطيط والإدارة السليمة للتطوير السياحي، ويتوفر هذا عند وجود بيئة تحمل الجمال الطبيعي والتضاريس المثيرة للاهتمام، والحياة النباتية البرية الوفيرة والهواء النقي والماء النظيف، مما يعمل على جذب السياح، ولهذا تعتمد المواقع السياحية الأكثر نجاحا في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، البيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية. ومن خلال هذه المداخل سوف نبرز دور السياحة البيئية في جعل النشاط السياحي صديقا للبيئة، سواء من خلال إقامة المقاصد السياحية البيئية أو إقامة المحميات، أو غيرها من الأساليب التي تساهم في التنمية السياحية المستدامة، وسوف نبين ذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: العلاقة بين البيئة والسياحة؛

ثانيا: أدوات تحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال السياحة البيئية؛

ثالثا: دور الحكومات والقطاع الخاص في تطوير السياحة البيئية؛

رابعا: نماذج عربية للسياحة البيئية من أجل سياحة مستدامة.

أولا: العلاقة بين البيئة والسياحة

1. نشأة السياحة البيئية: يعود ظهور مصطلح السياحة البيئية إلى العام 1983 حيث ينسب إلى هيكتور سيباللوس لاسكورين المهندس المعماري المكسيكي وأحد دعاة المحافظة على البيئة. وهو أيضا الرئيس المؤسس لمنظمة بيئية غير حكومية تدعى PRONATURA والتي انخرطت في أنشطة الحفاظ على الأراضي الرطبة بغية تأمين وضمان استمرارية تكاثر وتغذية الطيور في مواطنها مثل طائر الفلامنغو الأمريكي، وكان سيباللوس لاسكورين قد لاحظ أن ثمة أعدادا متنامية من السياح، خصوصا من أمريكا الشمالية مهتمين بالدرجة الأولى بمراقبة الطيور، وقد آمن أن مثل هؤلاء الناس يمكن أن يلعبوا دورا هاما في تعزيز وتشجيع الاقتصاد الريفي المحلي، وخلق فرص عمل جديدة والحفاظ على البيئة في المنطقة، وبدأ باستخدام كلمة "السياحة البيئية" لوصف تلك الظاهرة. وقد تضافرت جهود الكثير من الخبراء من منظمات دولية عديدة بعد ذلك من أجل تطوير مفهوم السياحة البيئية ووضع شروط لها، كما قررت الجمعية العامة لمنظمة السياحة العالمية في دورتها الرابعة عشرة التي انعقدت في سبتمبر 2001 اختيار السياحة البيئية مفتاح التنمية المستدامة ليكون

موضوع اليوم العالمي للسياحة لعام 2002 حيث تم الإعلان على أنها سنة السياحة البيئية وانعقاد القمة العالمية للسياحة البيئية في كوبيك - كندا - حيث اتفق المشاركون في هذه القمة على ضرورة تطوير وتشجيع السياحة البيئية والحفاظ على استدامتها.¹

وقد مر مفهوم السياحة البيئية تاريخياً بثلاث مراحل هي:

« مرحلة حماية السائح من التلوث من خلال توجيهه للمناطق التي لا تحتوي على تهديد له أو تعرضه لأخطار التلوث خاصة في المناطق البعيدة عن العمران، إلا أن هذه المرحلة صاحبها أخطار هددت البيئة نفسها نتيجة لبعض السلبيات التي مارسها السائح والشركات السياحية مما أدى لفقدان المناطق الطبيعية صلاحيتها وتهديد الأحياء الطبيعية فيها؛

« مرحلة وقف الهدر البيئي من خلال استخدام سياحة وأنشطة سياحية لا تسبب أي هدر أو تلوث وبالتالي تحافظ على ما هو قائم وموجود في الموقع البيئي؛

« مرحلة التعامل مع أوضاع البيئة القائمة من خلال إصلاح الهدر البيئي ومعالجة التلوث البيئي وإصلاح ما سبق أن قام الإنسان بإفساده وإرجاع الأوضاع لما كانت عليه أو معالجة الاختلالات البيئية لتصبح أفضل وأحسن.

2. مفهوم السياحة البيئية: يعتبر مصطلح السياحة البيئية مصطلح حديث نسبياً جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظاً على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها. حيث أنه مع تدفق السياح بأعداد كبيرة للمواقع السياحية، واهتمامهم بالتنوع الحيوي جرى تخريب وتدمير للعديد من البيئات وتهديد للحياة الفطرية، ولذلك بدأت تتعالى الأصوات بضرورة اهتمام السياحة بالأمر البيئية.

وقد ورد تعريف للسياحة البيئية من قبل الصندوق العالمي للبيئة على أنها: "السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر"² فهي سياحة تعتمد على الطبيعة في المقام الأول بمناظرها الخلابة، لذا نجد أن الأنشطة التي ترتبط بالسياحة البيئية تتمثل في الصيد البري للطيور والصيد البحري للأسماك، تسلق الجبال، الرياضات المائية والغوص من أجل الشعاب المرجانية، تأمل الطبيعة واستكشاف كل ما فيها، الرحلات في الغابات ومراقبة الطيور والحيوانات، استكشاف الوديان والجبال، إقامة المعسكرات، رحلات السفاري والصحراء، تصوير الطبيعة، زيارة مواقع التتقيب الأثرية، التجول في المناطق الأثرية.

وتعرف كذلك بأنها "سياحة السفر الملتزم التي تحقق للسائح البيئي رغبته دون المساس بالموارد الطبيعية وتدميرها وهي في مجملها مجموعة نشاطات هدفها الحفاظ على الموروثات الطبيعية والحضارية، وتكمن أهميتها في كونها سياحة رفيقة بالبيئة"³

كما أن السياحة البيئية هي "تلك النوع الترفيهي والترويحي عن النفس والذي يوضح العلاقة التي تربط السياحة بالبيئة".⁴ أو بمعنى آخر كيف يتم توظيف البيئة من حولنا لكي تمثل نمطاً من أنماط السياحة التي

يلجأ إليها الفرد للاستمتاع، فالسياحة البيئية ما هي إلا متعة طبيعية أي متعة بكل شيء طبيعي يوجد من حولنا في البيئة البرية والبحرية.

وأيضاً تعني السياحة البيئية مزاولة أنشطة رشيدة غير ضارة بالبيئة مثل السير على الأقدام في واد أو ساحل بحر أو ارتياد براري ومرتفعات وغابات وضياف أنهر بغرض البحث والدراسة أو استكشاف مناطق نائية، ولتعميق المعرفة بالبيئات الطبيعية ومكوناتها وكيفية التعامل السليم معها بعناية خاصة وبدرجة عالية من الأمانة والوعي والإحساس بخصائصها ومتطلباتها⁵.

وتعرف السياحة البيئية أيضاً بأنها السفر والانتقال من مكان لآخر بغرض الاستمتاع والدراسة والتفهم والتقدير بروح المسؤولية للمناطق الطبيعية البكر وما ي صاحبها من مظاهر ثقافية تقليدية، وبتعبير آخر هي مجموعة أفكار وخطوط تهدف جميعها إلى المحافظة على الموروثات السياحية الحضارية والأثرية والدينية والصحية والطبيعية بكل عناصرها من مصادر المياه المعدنية ونباتات وحيوانات وطيور وجبال وغابات وصحراء وفق خطة إستراتيجية بعيدة المدى تعمل على خلق سياحة شاملة رفيقة بالبيئة.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن مفهوم السياحة البيئية يركز على العناصر أو النقاط التالية:

- السياحة البيئية نشاط إنساني يمارسه البشر وفق قواعد وضوابط تحمي وتضمن الحياة الفطرية الطبيعية وترتقي بجودتها وتحول دون تلوثها وتعمل على المحافظة عليها للأجيال الحالية والأجيال القادمة؛
- السياحة البيئية تحافظ على التنوع وتحمي الكائنات من الانقراض وتعيد للإنسان إنسانيته في حماية الحياة البرية وصيانتها وزيادة عناصر الجمال الطبيعي فيها؛
- السياحة البيئية نشاط له عائد ومردود اقتصادي متعدد الجوانب تجمع بين الجانب المادي الملموس والجانب المعنوي الأخلاقي المؤثر والمبادئ والقيم الحميدة حيث تتحول المحافظة على سلامة البيئة بفعل هذه القيم إلى مبادئ سامية؛
- السياحة البيئية نشاط يجمع بين الأصالة في الموروث الحضاري الطبيعي والحدث في تحضرها الأخلاقي والقيمي حيث تجمع بين القديم والحديث مما يخلق نمطاً رائعاً من التجانس والتوافق والاتساق؛
- السياحة البيئية التزام أخلاقي وأدبي أكثر منها التزام قانوني تعاقدية أو تعهدي ومن ثم فإن تأثير القيم والمبادئ سوف تحكم هذا النوع من السياحة.

3. أهمية السياحة البيئية: السياحة البيئية لها أهمية خاصة اكتسبتها من كونها تعمل على تحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف وفي نفس الوقت تستمد أهميتها من ذاتها والتي تنبع من طبيعة الممارسة الصديقة للبيئة، ويمكن حصر أهميتها في النقاط التالية:

- المحافظة على التوازن البيئي ومن ثم حماية الحياة الطبيعية البرية والبحرية والجوية من التلوث وبالتالي فإنها تستخدم كمنهج للوقاية بدلاً من أساليب المعالجة مما يحافظ على آليات تحقيق التوازن البيئي؛

- وضع ضوابط الترشيد السلوكي في استهلاك الموارد أو في استعمالها، أو استخراجها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة وتجدد الموارد وعدم هدرها أو فقدها أو ضياعها وفي نفس الوقت تحقيق أعلى قدر من المحافظة على الطاقة وسلامة المجتمع وحيويته وفاعليته؛
- توفر السياحة البيئية الحياة السهلة البسيطة البعيدة عن الإزعاج والقلق والتوتر بمنع الضوضاء والانبعاثات الغازية التي تؤثر على كفاءة الإنسان حيث تقترب به إلى الفطرة الطبيعية والحياة البسيطة الغير معقدة؛
- الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية المتمثلة في المجال الاقتصادي الآمن حيث تعد أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة في العالم وبالتالي يمكن الاستفادة من عنصر الندرة في تحقيق التنمية المستدامة بما يمكن تحقيقه من العوائد والأرباح، توفير فرص العمل والتوظيف للعاطلين، تنويع العائد الاقتصادي ومصادر الدخل القومي، تحسين البنية التحتية وزيادة العوائد الحكومية؛
- الأهمية السياسية للسياحة البيئية المتمثلة في الأمن البيئي بعدم تعرض الدول لاضطرابات بسبب عدم رضا الأفراد عن التلوث أو الإضرار بالبيئة ويتم تصحيح ذلك بالسياحة البيئية؛
- الأهمية الاجتماعية للسياحة البيئية حيث تعد السياحة البيئية صديقة للمجتمع حيث تقوم على الاستفادة مما هو متاح في المجتمع من موارد وأفراد حيث تعمل على تنمية العلاقات الاجتماعية وتحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع ونقل المجتمعات المنعزلة إلى مجتمعات مفتوحة وتعمل على إبقاء المجتمع في حالة عمل دائم والتقليل من المخاطر الموسمية وما ينشأ عنها من قلق واضطرابات اجتماعية؛
- الأهمية الثقافية للسياحة البيئية القائم على نشر المعرفة وزيادة تأثير المعرفة على تطوير وتقديم البرامج السياحية البيئية ونشر الثقافة المحافظة على البيئة والموروث والتراث الثقافي الإنساني، ثقافة الحضارة والمواقع التاريخية، وصناعة الأحداث والمناسبات الثقافية والعمل على الاستفادة من الثقافة المحلية مثل الفنون الجميلة والآداب والفلكلور وسياحة الندوات واللقاءات الثقافية؛
- الأهمية الإنسانية للسياحة البيئية حيث تعد نشاطا إنسانيا تعمل على توفير الحياة الجميلة للإنسان حيث تقدم له العلاج من القلق والتوتر وتوفر له الراحة والانسجام واستعادة الحيوية والنشاط والتوازن العقلي والعاطفي وصفاء النفس؛
- فبالرغم من الجوانب الإيجابية للسياحة بمفهومها التقليدي فهي تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر التلوث والإخلال بالتوازن البيئي، الأمر الذي دعا المجتمع الدولي إلى المناداة بالعمل على تبني السياحة البيئية التي تقوم على تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى بما يضمن تنمية سياحية مستدامة.

4. التنمية السياحية المستدامة: سجل العقد الماضي اهتماما دوليا بشؤون السياحة المستدامة وحمائتها، حيث جاءت قضايا إدارة موارد السياحة، مرافقها حمايتها وتنميتها من الأولويات في سياسات كثير من الدول ومجالات تعاونها. وقد ركزت المنظمة العالمية للسياحة على مفهوم السياحة المستدامة في إعلان مانيتا 1980، وفي اكوبولكو 1982، وفي صوفيا 1985، وفي القاهرة 1995، حيث تعتبر أن صناعة السياحة في العالم تساهم في

تخفيف الفقر وفي الوقت نفسه صارت ضحية للتغيرات المناخية في العالم وطالما مثلت وسيلة اقتصادية أساسية للحياة لكثير من البلدان وأن أي ممارسات لتحجيمها تعني قطع أرزاق الملايين من البشر.

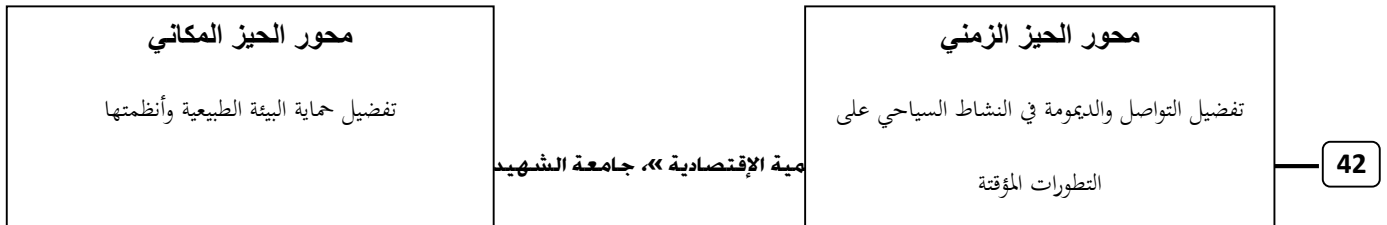
« مفهوم السياحة المستدامة: حسب المنظمة العالمية للسياحة فإن السياحة المستدامة هي اعتماد إستراتيجية تقوم أساسا على تحقيق حاليا احتياجات السياح والمناطق المضيفة لهم، وفي الوقت نفسه ترمي إلى حماية وتعزيز الفرص والإمكانات المتوفرة من أجل المستقبل. فهي طريقة لإدارة بشكل رشيد الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية، والجمالية، مع احترام، في الوقت نفسه ديمومة وسلامة الإرث الثقافي، و احترام الصيرورات البيئية الأساسية، والتنوع البيولوجي، وكل الأنظمة التي تدعم الحياة.⁶ حيث أكدت WTO من خلال إعلان مانيلا أن العلاقة بين السياحة والبيئة هي علاقة توازن بين التنمية وحماية البيئة، وأن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبى بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية والاقتصادية للسكان المناطق السياحية، أو بالبيئة الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التي تعتبر عوامل جذب رئيسية للسياحة. ويشدد الإعلان على أن هذه الموارد جزء من تراث البشرية وأنه ينبغي على المجتمعات المحلية والمجتمع الدولي بأكمله القيام بالخطوات اللازمة للحفاظ عليها، ويعتبر التخطيط طويل الأجل والسليم شرطا أساسيا لإقامة توازن بين السياحة والبيئة لكي تصبح السياحة نشاطا إنمائيا قابلا للاستمرار.

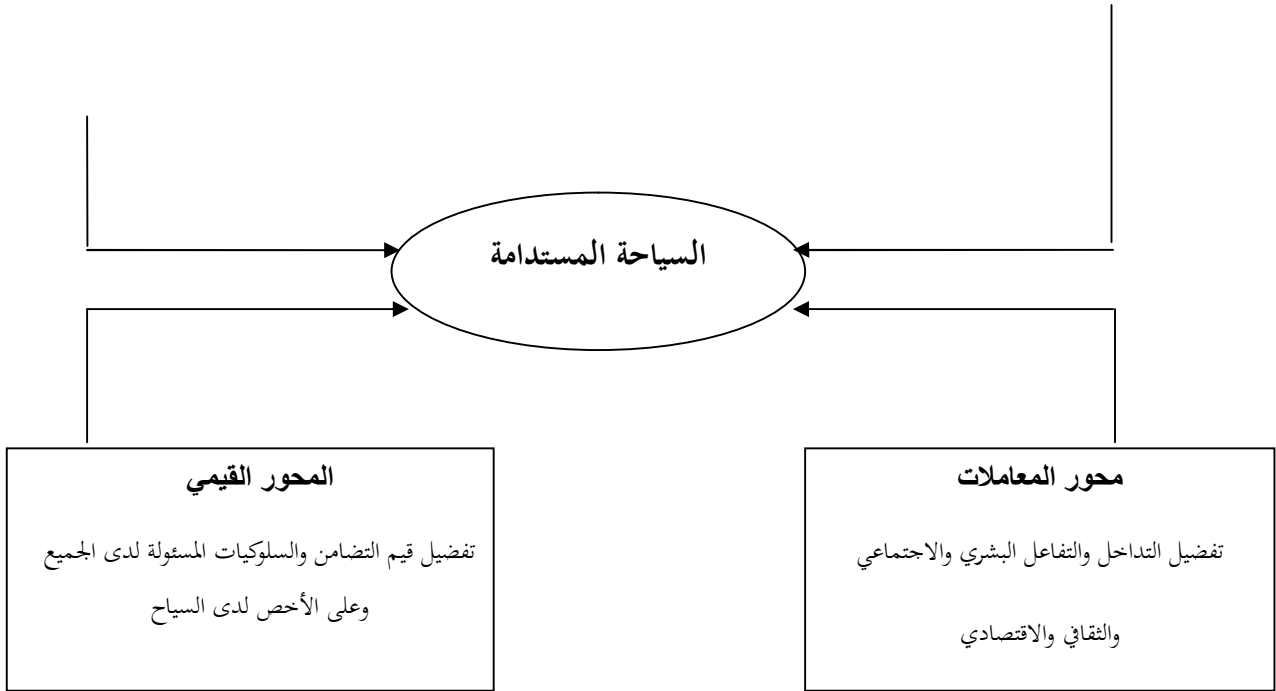
السياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.⁷

السياحة المستدامة هي الاستغلال الأمثل لجميع الموارد السياحية دون المساس بالجانب البيئي والثقافي من أجل تعظيم الفوائد وذلك بشكل مستمر ومتواصل حيث تتوقف هذه الاستدامة على الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية والثقافية وأخيرا الاستدامة البيئية.⁸

ومن التعريفات السابقة لمفهوم السياحة المستدامة يمكن أن نصل إلى تطوير مفهوم التنمية السياحية التقليدية بإضافة صفة الاستدامة، واعتبار عملية التنمية السياحية هي عملية إشباع حاجات السائحين الحاليين النفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة من السياح في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة. معنى ذلك أن فكرة السياحة المستدامة لا تعبر عن محتوى سياحي معين فهي منتجا سياحيا وليست طريقة جديدة لبيع النشاط السياحي أو تحديد كيفية الدفع وإنما هي نموذج للتنمية على محاور إستراتيجية يمكن حصرها في أربعة محاور كما هو موضح في الشكل الموالي⁹:

الشكل رقم(01): المحاور الإستراتيجية للتنمية السياحية المستدامة





المصدر: عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة، مجلة حلوان، العدد 12، جوان 2005، ص 134.

- « مبادئ السياحة المستدامة: عند محاولة دمج الرؤى والقضايا سابقة الذكر والتي تتعلق بالسياسات والممارسات المحلية، يجب أن تؤخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار: ¹⁰
- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة وأن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة، ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع؛
 - لا بد أن تتبع هذه الوكالات، والمؤسسات، والجماعات، والأفراد المبادئ الأخلاقية والمبادئ الأخرى التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة، والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه؛
 - أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة؛
 - يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.
 - من الضروري أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية، خاصة للمجتمع المحلي، حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة؛

- يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع؛
 - تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة، وقطاع الأعمال، والقطاع المالي، وغيرها من المصالح؛
 - تنفيذ برنامجا للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم.
- ولاستدامة السياحة، كما هو الحال بالنسبة لاستدامة الصناعات الأخرى، هنالك ثلاث أبعاد متداخلة هي:

■ الاستدامة الاقتصادية؛

■ الاستدامة الاجتماعية والثقافية؛

■ الاستدامة البيئية.

وتلبي السياحة المستدامة احتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي. وهي تعمل على إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو جمالية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي.

وتفضل بعض الدراسات أن تستعمل مصطلح التطوير المستدام للسياحة بدلا من مصطلح السياحة المستدامة وذلك بسبب انه لكي تصبح السياحة مستدامة يجب أن يتم دمجها مع كل مجالات التطوير في البلد. ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا أن نستنتج العلاقة بين السياحة البيئية والسياحة المستدامة، حيث أن السياحة البيئية هي عملية تعلم وثقافة وتربية بمكونات البيئة، وبذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة والانخراط فيها، وفي المقابل فإن السياحة المستدامة هي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة لتلك المواقع، على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين.

ثانيا: أدوات تحقيق التنمية السياحية المستدامة من خلال السياحة البيئية

ظهرت العديد من الأدوات لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في مواقع السياحة البيئية والتراثية والأثرية، بشكل علمي وإبقاء المواقع السياحية ضمن حدود الاستدامة على المدى البعيد تبعا لديناميكية عملية التنمية السياحية وتغيرها مع الزمن، وسنركز هنا على أهم الأدوات الممكن تطبيقها من الناحية العملية لتحقيق استدامة التنمية السياحية في المناطق البيئية: ¹

1. تحليل التكلفة مقابل المنفعة (Cost – Benefit Analysis): يستخدم أسلوب تحليل التكلفة مقابل المنفعة للتعرف على الجدوى الاقتصادية للمشروعات السياحية، وذلك بخصم نفقات المشروع من عوائده، وناتج هذه العملية يمكن أن يكون إيجابيا عندها يكون المشروع مجدي اقتصاديا، أو سلبيا عندها يكون المشروع غير مجدي اقتصاديا. ويمكن تحديد أهم خصائص أسلوب التكلفة مقابل المنفعة كما يلي:

- ◀ يستخدم هذا الأسلوب للتعرف على البدائل المختلفة للمشروع التنموي من الجانب الاقتصادي فقط؛
- ◀ يصعب إدخال العوامل البيئية والاجتماعية في تحليل التكلفة / المنفعة، حيث يقوم هذا الأسلوب على معادلة رياضية يصعب من خلالها إعطاء قيمة مادية للعوامل الاجتماعية والبيئية؛
- ◀ لا يمكن باستخدام هذا الأسلوب التنموي من التعرف على العلاقات المتداخلة بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمشروع السياحي التنموي.

2. الطاقة الاستيعابية (Carrying Capacity): أدى التوسع المضطرد في الحركة السياحية العالمية إلى إحداث العديد من المشاكل البيئية في العديد من المواقع السياحية، وما صاحبها من تخريب وتدمير للمواقع الأثرية والتراثية والبيئية، مما أدى إلى ظهور مصطلح الطاقة الاستيعابية، ويحدد هذا المفهوم عدد السياح أو المستخدمين الذين يمكنهم استخدام منطقة معينة دون التسبب في آثار سلبية على الموارد والمجتمع والاقتصاد والثقافة، ودون تدني تجربة السائح ورضائه، كما تعرف المنظمة العالمية للسياحة الطاقة الاستيعابية على أنها المستويات التي يمكن الحفاظ عليها دون تدمير البيئة المادية ودون توليد مشاكل اجتماعية، ثقافية واقتصادية للمجتمع، مع الحفاظ على التوازن البيئي تبعاً لعدد الزوار المتوافق مع صورة المنتج السياحي وأنواع التجارب البيئية والثقافية التي يتطلع إليها الزوار.

يعتمد تقدير الطاقة الاستيعابية بشكل أساسي على طبيعة المقومات الطبيعية والتنوع الحيوي في الموقع السياحي، ويوجد عدد من العوامل التي تؤثر على الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي، البيئي، التراثي، والأثري أهمها:

- ◀ الخدمات والمرافق السياحية في الموقع؛
- ◀ البيئة الطبيعية بما تشتمله من العناصر المناخية والعمليات الأرضية؛
- ◀ التأثيرات الاجتماعية – الاقتصادية.

أمثلة على قياسات الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي:

- المعيار المادي: يشير هذا المعيار إلى كثافة التنمية السياحية (عدد الغرف الفندقية ، نسب الإشغال / الموقع)، كثافة الاستخدام (عدد السياح)، نسب (السياح / السكان)؛
- المعيار السيكلولوجي: ويشمل التلوث البصري، والازدحام نوعية استخدام الأرض، القلق والانزعاج والضوضاء،

التنافس بين الأنشطة الاقتصادية ، الدراسات السلوكية، تحليل نماذج سلوك السفر؛

• **المعيار البيولوجي:** ويشمل التغير في استخدامات الأراضي، القضاء على التنوع الحيوي، انجراف التربة، الانهيارات

الأرضية، تدمير النباتات، تدمير الحياة البرية، التلوث (تحليل التأثير البيئي)؛

• **المعيار الاجتماعي:** يشمل مدى التفاعل والاندماج مع المجتمع المحلي، ومدى تقبل السياحة بالنسبة لهذا المجتمع؛

• **المعيار الاقتصادي:** ويشمل المنافع العامة من السياحة (النماذج الاقتصادية)، وتوفير فرص العمل (المباشرة وغير المباشرة)، تكاليف الفرص والتأثيرات السلبية؛

• **البنية الأساسية:** تكلفة توفير البنية الأساسية (التكلفة / التدفئة)، الطاقة المتوفرة (الطرق، المياه، الطاقة، معالجة الفضلات)، منافع المجتمع المحلي.

ويمكن تحديد أهم خصائص أسلوب الطاقة الاستيعابية كما يلي:

– يفترض مفهوم الطاقة الاستيعابية إلى تبني إدراك واضح بأن معظم الإشكاليات المرتبطة بالمواقع البيئية والتراثية والأثرية ليست بسبب حجم الحركة السياحية فقط؛ وإنما نتيجة نوعية النشاطات السياحية التي يمارسها السياح وسلوكياتهم داخل الموقع السياحي، مما يؤدي إلى صعوبة التنبؤ بهذه السلوكيات وقياسها؛

– يصعب تحديد مقياس كمي لقياس الطاقة الاستيعابية في المواقع البيئية والتراثية والأثرية؛

– إن تحديد عدد السياح المسموح لدخول الموقع السياحي يخضع إلى عدد كبير من العوامل على رأسها، أن القائمين على إدارة وتطوير المواقع والمشاريع السياحية لا يرغبون عادة بتحديد أعداد السياح المسموح لهم بزيارة الموقع السياحي لتحقيق عوائد أكبر على حساب الموقع السياحي؛

– تختلف المعايير التي يمكن من خلالها تحديد الطاقة الاستيعابية للمواقع السياحية. فالمواقع السياحية تختلف من حيث الموقع الجغرافي والفلكي مما ينعكس على التنوع الحيوي والمقومات الحضارية داخل الموقع السياحي، لذلك تحديد الطاقة الاستيعابية لمغارة جعيتا في لبنان يختلف عن الطاقة الاستيعابية لمدينة البتراء الثرية في الأردن، من هنا لا يمكن نقل تجربة الطاقة الاستيعابية ونجاحها في موقع سياحي معين وتطبيقها في موقع آخر، نظرا لتفرد نوع السياحة حسب كل موقع، واختلاف العوامل البيئية وأساليب الحياة ونوعية التجربة التي يتطلع إليها زوار المنطقة، والمنافع التي يتطلع إليها سكان المنطقة من السياحة، ومدى تدخل المجتمع المحلي والتسهيلات والخدمات المتوفرة، ومدى توفر البنية التحتية والفوقية للسياحة، وقدرة هذه على استيعاب الحركة السياحية في الموقع السياحي؛

– إن معظم معايير الطاقة الاستيعابية للمواقع السياحية يتم وضعها من قبل صانعي القرار في الموقع السياحي، دون الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات المجتمع المحلي، والذين يتأثروا بصورة مباشرة بالتنمية السياحية.

3. حدود التغير المقبولة (Limits of Acceptable Change): يستخدم أسلوب حدود التغير المقبولة في

الأقاليم السياحية ذات المساحات الكبيرة، وكان أهم أسباب ظهور هذا الأسلوب مساعدة القائمين على المواقع السياحية واسعة الاستخدام على تحديد ورصد المؤشرات البيئية والاجتماعية المهمة وتحديد تغيراتها، ومعرفة مدى

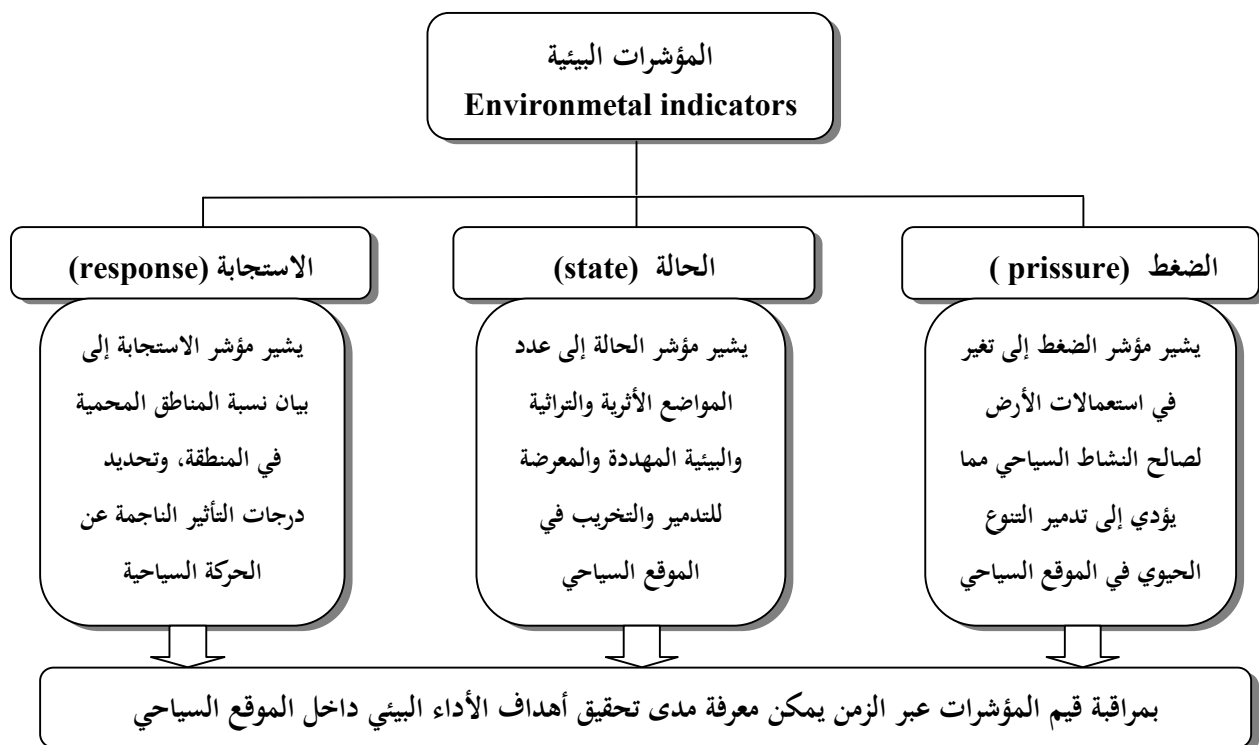
قبول استخدام الموارد، مع التركيز على الأوضاع المرغوبة في المنطقة أكثر من الكم الذي تستطيع المنطقة احتماله، ويعتمد هذا الأسلوب على إجماع عدد من الإداريين والمستخدمين والخبراء على حدود الاستخدام الذي يجب أن لا يتم تعديده، ومقاييس الحفاظ والاستخدام الموافق عليها تبعا لهذه الأهداف، والتي تحدد وتراقب بشكل مستمر على الموارد والزوار، أي أنماط الاستخدام والرضا.

ويمكن تحديد أهم خصائص أسلوب حدود التغيير المقبولة كما يلي:

- يهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق الموازنة والمواءمة بين المواقع السياحية ومواردها من جهة، وحجم وطبيعة السوق السياحي المستهدف من ناحية أخرى، ويمثل هذا التوجه محاولة إيجاد توازن بين الحفاظ على المقومات السياحية البيئية والحضارية للموقع السياحي، وخلق التنمية السياحية المستدامة. إلا أنه يصعب ضمان استدامة التنمية السياحية في بعض الحالات الحرجة، فطبيعة السياحة الديناميكية والتأثير البيئي النسبي تحتاج إلى قرارات تعتمد بشكل كبير على التنبؤ المستقبلي بالأوضاع البيئية من أجل منع تدهورها. أما في عملية حدود التغيير المقبولة فإن التدهور يمكن أن يكون محتمل من أجل المنافع الاقتصادية.
- يساهم أسلوب حدود التغيير المقبولة في الحفاظ على النوعية البيئية والاجتماعية لمنطقة ما، ورفع مستوى رضا المستخدم إلا أن مشكلة تطبيق هذا الأسلوب كأداة للتخطيط السياحي تكمن في أنه يطبق من قبل إداريي المنطقة السياحية دون تدخل المجتمع المحلي إلا بشكل محدود.

4. مؤشرات الاستدامة (Sustainability Indicators) : ظهر مفهوم مؤشرات الاستدامة كأداة لقياس التنمية السياحية المستدامة عام 1992 على خلفية مؤتمر قمة الأرض، نتيجة بروز أهمية التأثيرات البشرية على البيئة، وربط مستويات الاستخدام البشري بمؤشر قابل للتطبيق. ومصطلح (المؤشر) يعني إعطاء إشارة لوضع معين، والمؤشرات هي مجموعة من القياسات العلمية والاقتصادية والاجتماعية، يمكن بمراقبتها معرفة أوضاع وتأثيرات التنمية السياحية، وتجنب أية مشاكل تواجه استدامة السياحة. ويمكن أن تعمل مؤشرات الاستدامة كنظام إنذار مبكر عند وضع استراتيجيات التخطيط والإدارة، وبالتالي منع تأثيرات السياحة على الموارد غير الممكن استرجاعها.

الشكل رقم (02): مؤشرات الاستدامة البيئية



المصدر: إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية، دار الوراق للخدمات الحديثة، عمان، 2010، ص138.

ويمكن تحديد أهم خصائص أسلوب مؤشرات الاستدامة كما يلي:

- أسلوب المؤشرات له قدرة على دعم مشاركة المجتمعات المحلية في وضعها حيث أنها تعتمد أساساً على دعم الوعي المجتمعي وتوضيح الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المحلية ومتخذي القرار؛
- وجود التحيز أحياناً في مؤشرات الاستدامة كأداة لقياس ومراقبة تأثيرات التنمية؛
- قدرة المجتمعات المحلية على وضع مؤشرات الاستدامة وتطبيقها أمر مطروح للجدل؛
- تركيز المؤشرات عادة على الاهتمامات المحلية والوطنية، وتهمل الاهتمامات الخارجية؛
- تعتبر مؤشرات الاستدامة أداة فعالة لقياس الاستدامة عبر الزمن واعتبار الخاصية الديناميكية للسياحة، إلا أنه يصعب معرفة العلاقات المتداخلة بين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

4. **تقييم الآثار البيئية (Environmental Impact Assessment)** : ظهر مفهوم تقييم الآثار البيئية في المواقع البيئية والتراثية والأثرية نتيجة للاهتمام العالمي واسع النطاق بمشاكل البيئة، وزيادة الحاجة إلى تقديم نوع معين من التقارير عن المتغيرات البيئية المصاحبة للمشاريع التنموية، حتى يمكن لمتخذي القرار الارتكاز عليها في الاختيار بين المشروعات وبدائلها المتعددة. ومن هنا كانت الحاجة إلى إجراء نوع معين من التحليل الموضوعي من أجل تبين وقياس الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة كنتيجة لتنفيذ المشاريع والبدائل المختلفة.

ثالثاً: دور الحكومات والقطاع الخاص في تطوير السياحة البيئية

1. دور الحكومات

« وضع إستراتيجية للسياحة البيئية: ينبغي للحكومات أن تعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين لرسم طريق واضح لكي تمضي السياحة قدما واستنادا إلى مبادئ الاستدامة؛

« استحداث وإدارة بنية تحتية وموارد داخل الأراضي المملوكة ملكية عامة: ففي الكثير من البلدان تكون البنية التحتية التي تعتمد عليها السياحة (مثل الطرق والنقل العام وإمدادات المياه ومعالجة النفايات وتوفير الطاقة، إلى غير ذلك) من مسؤولية الحكومة، وقد يشتمل هذا أيضا على المناطق الطبيعية ومواقع التراث الثقافي. وتوفير الإدارة لهذه الموارد له تأثير عميق على استدامة السياحة؛

« توفير إطار تنظيمي: فالكثير من الأدوات التي يمكن استخدامها للتأثير على استدامة السياحة كضوابط التخطيط وإصدار التراخيص ولوائح العمل تحتاج إلى تدخل من جانب الحكومة ومن الهيئة التشريعية بدأ بالتنفيذ وانتهاء بالنفذ؛

« تعزيز وتيسير الطرق الأخرى للتأثير على المنشآت والسياح: إذ يمكن استخدام شتى الأدوات الاقتصادية والطوعية والداعمة لجعل السياحة أكثر استدامة، وعلى الرغم من أن الحكومات قد لا تحتاج إلى أن تكون وكالة تنفيذ لجميع هذه الأدوات فإن دعمها يكون غالبا أمرا مهما للغاية من أجل تحقيق النجاح؛

« توسيع نطاق المعارف: غالبا ما تكون الحكومات في وضع جيد يمكنها من بدء أو دعم البحوث في تأثيرات السياحة والاستدامة ونشر الممارسات الجيدة. يجب أن يستند الإدماج السليم والفعال للاستدامة في السياسات العامة للسياحة إلى وضع تدابير محددة ونشر الأدوات التي تتناول النطاق العام للسياحة وشكلها، القدرات والتوزيع في الحيز والزمان وأنواع النواتج والسوق المستهدفة، وتطوير مرافق السياحة وأنشطتها بما في ذلك قضايا الموقع والتصميم والبنية التحتية المرتبطة بذلك، وتشغيل المنشآت السياحية وتوفير الخدمات، بما في ذلك قضايا مثل تحقيق الجودة والإدارة البيئية وتنمية الموارد البشرية وإدارة سلسلة العرض والتكامل مع الأنشطة الأخرى، وسلوك السائحين بما في ذلك اختيار العطلات واختيار وسائل النقل والمرافق الأخرى والوعي بالحفاظ على البيئة وقضايا المجتمع المحلي في المقاصد التي يتم زيارتها؛

« العمل على جذب وتشجيع الاستثمارات في مجال السياحة البيئية، من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمرين المحليين، والمستثمرين الأجانب؛

« إنشاء المحميات التراثية والطبيعية ذات الأحكام الخاصة من أجل المحافظة على المواقع التراثية والمناطق الطبيعية في تلك المحميات.

وفيما يتعلق بالتنسيق مع القطاعات الأخرى، يمكن مؤازرة السياسات العامة التي تتناول استدامة السياحة بربطها بشكل وثيق مع الاستراتيجيات الوطنية الأخرى الأعلى مستوى كتلك التي تتناول التنمية المستدامة ككل، أو الحد من الفقر أو الإدارة البيئية الشاملة. ففي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، تهيمن استراتيجيات الحد من الفقر بصورة متزايدة على ما تتخذه الحكومة من تدابير بشأن تطوير القطاعات المختلفة، وكذلك على الأولويات التمويلية لوكالات المساعدة الإنمائية الدولية. وتبذل الآن محاولات جديدة لإدخال السياحة بصورة أكثر إيجابية كأداة في تلك الاستراتيجيات الخاصة بالحد من الفقر وهناك أيضا

فرصة لمراعاة البعد البيئي للسياحة في تلك الجهود. وغالبا ما تكون استجابة الحكومة لاستدامة السياحة أقوى على المستوى المحلي منها على المستوى الوطني، ومن المعترف به بصور متزايدة أن التخطيط المتكامل لتنمية السياحة، وربطه بالإدارة البيئية يمكن أن يبلغ أقصى فعاليته داخل إطار مقاصد سياحية محلية محددة ومعروفة، وقد اتبعت الكثير من البلدان مفهوم تنظيمات إدارة المقاصد السياحية، التي تتخذ دور الريادة في السياحة والتي تتطوي على قيام السلطات المحلية بالعمل في شراكة مع أصحاب المصلحة المحليين الآخرين، ويمكن أن تزداد فعالية هذه السياسات العامة بإنشاء هياكل تسمح بالتنسيق بين جميع أصحاب المصلحة وإتباع توليفة متوازنة من الأدوات.

تشير الخبرات المستفادة من بلدان في جميع أنحاء العالم أن من الأرجح أن تؤخذ اهتمامات الاستدامة في الاعتبار إذا ما تم الجمع بين أصحاب المصلحة الذين يمثلون المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة لوضع وتنفيذ سياسات خاصة بالسياحة ومن شأن إنشاء هياكل للمساعدة في ذلك الأمر أن يضمن أن يكون لأصحاب المصلحة رأيهم في طريقة تطوير السياحة وإدارتها، وبالتالي يشجعون على إبراز الأولويات المتفق عليها بالنسبة للسياحة في أعمالهم الخاصة. ومن ثم فإنها تكون عملية ثنائية الاتجاه. يتمثل الاشتراط الأول في أن يكون هناك تواصل ممتاز بين جميع وزارات الحكومة التي تؤثر أو تتأثر نطاقات مسؤولياتهم بالسياحة، ويشمل ذلك على وجه الخصوص وزارات السياحة والبيئة والتنمية الاقتصادية والنقل كما يشمل أيضا أولئك المسؤولين عن الثقافة والأمن الداخلي والزراعة والتجارة إلى غير ذلك، وينبغي أن تقوم هناك عملية نظامية وهيكل نظامي للتعاون فيما بين الوزارات بشأن السياحة.

والاشتراط الثاني هو إمكانية إنشاء منتدى دائم للسياحة، يضم أصحاب المصلحة الذين يمثلون مختلف المصالح بما في ذلك الإدارات الحكومية الوثيقة الصلة والوكالات، والهيئات الإقليمية والمحلية، والأقسام المتنوعة داخل صناعة السياحة، وصناعة السفر الدولية، وقطاع النقل، والمنظمات غير الحكومية البيئية القائمة في المجتمع المحلي، وهيئات التراث الثقافي، والمنتزهات الوطنية والمناطق المحمية الأخرى، وجماعات مستخدمي السياحة والترفيه، والمجتمع المدني، والجامعات والهيئات الأخرى المشاركة في التثقيف والتدريب السياحيين والنقابات العمالية، إلى غير ذلك. ينبغي أن تكون الهياكل متعددة أصحاب المصالح موجودة على المستوى المحلي أيضا ومن المهم ضمان أن تشتمل منظمات إدارة المقاصد السياحية على ممثلين من المصالح البيئية والاجتماعية المحلية، وفي بعض البلدان والمواقع يكون من المهم بصفة خاصة ممارسة العمليات التي تشرك أفراد المجتمعات المحلية في تخطيط السياحة ومراعاة الهياكل الاجتماعية التقليدية، وبخاصة تلك التي تنتمي إليها مجموعات السكان الأصليين. ومن الأهداف الأولية لمثل هذه الهياكل صياغة استراتيجيات للسياحة متفق عليها تضم أهداف الاستدامة ومبادئها وتشرف على تنفيذها، ويجب أن تستند هذه الاستراتيجيات إلى تحليل الأوضاع الخاصة بجميع أوجه التأثيرات السياحية وإلى التشاور الوثيق مع أصحاب المصالح المشاركين في ذلك.

2. دور القطاع الخاص

◀ توفير البنية العلوية اللازمة لتنمية وتطور السياحة البيئية، والمتمثلة في إنشاء الفنادق والمطاعم والملاهي والمرافق الخاصة بالنشاطات الرياضية، كالرياضة المائية، وتسلق الجبال، والتزلج على الرمال، والمخيمات الصيفية، والشتوية، وتنظيم الرحلات الجماعية للمناطق التاريخية والأثرية والمناطق الطبيعية، وتوفير المكتبات والبرامج الخاصة في الفنادق، وتخصيص أماكن بالمشاريع للعائلات وتوفير كافة الخدمات المساندة؛

◀ التركيز على توظيف العمالة الوطنية في كافة المشاريع التي تتعلق بالسياحة البيئية، والعمل على تعليمهم وتدريبهم بما يتلاءم مع هذا النوع من السياحة؛

◀ التفاوض مع الشركات الأجنبية في مجال السياحة البيئية وأهمية الاستعانة بالاستشاريين المتخصصين في هذا المجال بما يحافظ على حقوق المستثمر الوطني في تلك التعاقدات؛

◀ التركيز على تنويع المستويات في مشروعات السياحة البيئية حتى يمكن لجميع فئات المواطنين والمقيمين ارتياد هذه المشروعات؛

◀ ضرورة أن تتولى الشركات التي تستثمر في مشاريع السياحة البيئية إعداد مجموعة من البرامج للسياحة الداخلية بما يتناسب مع المواطنين والمقيمين وبما يواجه مشاكل التلوث، والموسمية وتدني نسب الأشغال في المشروعات السياحية.

رابعا: نماذج عربية للسياحة البيئية من أجل سياحة مستدامة

تبنت الكثير من الدول العربية مفهوم السياحة البيئية من أجل تحقيق استدامة النشاط السياحي واستغلال مواردها السياحية على أحسن وجه ممكن من خلال إشراك السكان المحليين في عمليات التطوير وحماية الموروث الثقافي والبيئي في تلك المناطق ومن بين النماذج العربية في هذا المجال:

1. **واحة سيوة (مصر):** تقع واحة سيوة في قلب صحراء مصر الغربية، يقطنها مجموعة من السكان المحليين الذين انقطعوا عن العالم بالرغم من تاريخهم الطويل، وكان الهدف من المشروع هو التعريف بحضارة وطبيعة هذه المنطقة من خلال مشروع اقتصادي كبير يهدف إلى إبراز الجانب الثقافي والتراثي والبيئي للمنطقة. لقد قام القطاع الخاص والمؤسسات الدولية غير الربحية بدعم المشروع من أجل تدريب المهارات والكفاءات المحلية، وتعريف وتنشيط السكان المحليين، للاستفادة من المعطيات المتوفرة، ولكن بشكل لا يؤثر على استدامة الحياة والتراث في المنطقة وبيئتها، وقد أطلقت المجموعة على نفسها اسم المجموعة النوعية للمحافظة على البيئة، حيث تم الاستفادة أولا من الأماكن السكنية التي قام القدماء ببنائها منذ أكثر من 2500 سنة والتي تبنى من الصخور الملحية، ووفر خلق المشروع مئات من فرص العمل للسكان المحليين وعمل على تشجيع التجارة الحرفية والتقليدية القديمة، بالإضافة إلى تعريف العالم بحضارة سيوة التي تعد من أكثر البيئات الحساسة في العالم، وأثار المشروع اهتمام العديدين لقدرته على خلق فرص العمل وتنمية السكان المحليين والمحافظة على تراثهم وإطلاع العالم على هذه المكنونات، كما ساهم المشروع في تطوير مهارات الصناعات التقليدية لدى النساء

وخاصة فيما يتعلق بالصناعات الغذائية، وقامت المجموعة النوعية للمحافظة على البيئة بدعم مشروعات التدوير والاستفادة من المواد العضوية وتحليلها، وكذلك تثقيف السكان بعدم استعمال الأكياس البلاستيكية والاستعاضة عنها بالأكياس الورقية المدورة والتي لا تؤذي الطبيعة أو الإنسان¹².

« أفضل المشاريع السياحية في مصر: يعتبر مشروع سيوة من أفضل المشاريع الاقتصادية المستدامة التي تعود بمنافع اقتصادية ويغطي كامل نفقاته ويحقق أرباحاً مجزية، لقد استفاد السكان المحليين من فرص العمل المتاحة، كما حافظ المشروع على الإرث الطبيعي والثقافي للمجتمع كما بدأ السكان يعتمدون على أنفسهم في توفير وتصنيع احتياجاتهم بدلا من استيراد الكثير من المواد من خارج المنطقة مثل وادي النيل كما استقطب المشروع افتتاح أول بنك في الواحة هو بنك القاهرة والذي بدوره قدم خدمات جليلة للسكان، لقد ساهم المشروع أيضا في تطوير الصناعات الحرفية والتقليدية بين السكان المحليين، كما وجدت بعض الصناعات طريقها إلى الأسواق الأوروبية مثل إيطاليا، فرنسا، وبريطانيا، وساهم أيضا في تنقية مياه الصرف بطريقة عضوية لا يحتاج فيها إلى أية مواد كيميائية، وذلك من أجل المحافظة على البيئة. ونفذ هذا المشروع بشكل يحافظ على عادات وتقاليد وممارسات السكان المحليين، وبالتالي فإن الأثر السلبي الاجتماعي الذي حققه المشروع كان ضئيلا للغاية، مما شجع الحكومة على تطبيق نموذج سيوة على العديد من المناطق السياحية تحاشيا لأي تأثيرات اجتماعية سلبية.

2. محمية دبي الصحراوية (الإمارات العربية المتحدة): تعتبر محمية دبي الصحراوية من أفضل نماذج السياحة البيئية في العالم فقد حظي منتجع المها الصحراوي باعتراف دولي بمركزه الريادي على مستوى المنطقة في مجال المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة وتعتبر محمية دبي الصحراوية التي يقع منتجع المها في وسطها أكبر محمية طبيعية في مجال المحافظة على البيئة البرية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمعترف بها رسميا كمناطق محمية وكمثال يحتذى به في تنمية السياحة البيئية من برنامج الأمم المتحدة البيئي، ونجح منتجع المها الصحراوي منذ افتتاحه في العام 1999 في توفير المأوى والحماية لأعداد كبيرة من المها العربي، والغزلان العربية ومجموعة واسعة متنوعة من الثدييات الأخرى، فضلا عن مواصلته إجراء عمليات مسح واسعة للحياة النباتية وبرامج إعادة زراعة نباتات في مناطقها الأصلية، وتشكل المحمية الموقع الوحيد في دولة الإمارات العربية المتحدة الذي يتيح للزوار مشاهدة أنواع مختلفة من الحيوانات البرية تتجول طليقة لكن ضمن حماية مناسبة تم توفيرها لها في بيئتها الصحراوية الأصلية، وتعد محمية دبي أكثر محميات المنطقة خضوعا للدراسات والأبحاث وتتم إدارتها وفقا لأرفع المعايير، وهي مسجلة في قاعدة البيانات العالمية للمناطق المحمية، التي يشرف على إدارتها وتدقيقها المركز العالمي لمراقبة والحفاظ على الحياة البرية التابع للبرنامج البيئي للأمم المتحدة.

3. محمية أرز الشوف (لبنان): تمتد محمية أرز الشوف الطبيعية من ظهر البيدر شمالا حتى جبل نيجا قرب جزين جنوباً، وأكثر ما يجذب الزوار غابات الأرز الواقعة في أعلى المنحدرات الغربية في سلسلة جبال لبنان، وفوق بلدة الباروك يرى الزائر بوضوح صفوف المصاطب حيث زرعت أشجار الأرز في الستينات في سياق جهود إعادة التشجير، وبعد منع الرعي الجائر وقيام الإنسان بالحفاظ على الغابات تعيش غابة الأرز عملية تجدد طبيعية،

حيث شكلت أشجار الأرز نحو 5٪ من مساحة المحمية، وتعد المحمية اليوم موقعا مهما للطيور المهاجرة، حيث تقع على المسار القاري، مما يشكل موقعا رائعا للذين يحبون مراقبة الطيور، كما تتوفر في المحمية مجموعة وفيرة من الأزهار والنباتات الطبيعية والفطرية، كما تضم بعض المواقع الأثرية مثل حصن نيحا. وتعتبر المحمية اليوم موقعا سياحيا مهما يؤمه العديد من السياح والزوار الذين يتشوقون للإطلاع على معالم المنطقة النادرة، ويوجد في المنطقة مركز استقبال يقوم باستقبال المجموعات السياحية وإرشادها بمصاحبة مرشدين سياحيين بيئيين، كما يوجد مركز للمعلومات السياحية يقع في بلدة الباروك يعطي الزوار المعلومات المتنوعة عن المحمية، ويتوفر في المركز ركنا لشراء الأطعمة العضوية، كما يستطيع المركز أن يقدم وجبات غذائية يعدها ويقدمها سكان المنطقة المحليين، مما يعزز درجة التفاعل بين سكان المنطقة والسياح، كما يوفر المركز معلومات عن الأنشطة التي يمكن القيام بها مثل المشي وركوب الدراجات والتجوال في حافلات صغيرة بإشراف مرشدين متخصصين، وتتوفر على مقربة من غابات الأرز مجموعة كبيرة من المحال التجارية المتخصصة بالصناعات التقليدية والحرفية خاصة الخشبية منها. ولكن خوفا من أن تتأثر الغابات بهذه الصناعات، فهناك تعليمات صارمة حيال قطع الأشجار. إن نموذج محمية أرز الشوف هو مثال جيد للسياحة المستدامة الهادفة التي تحرص على المحافظة على الإرث الطبيعي والتاريخي والحيوي والبيئي، مع إعطاء السكان المحليين فرصة الاستفادة من مآثر السياح الوافدون إلى المنطقة، سواء من حيث مرافقة الأفواج السياحية كمرشدين، أو العمل في مركز بيع الأطعمة العضوية المنتجة من المنطقة، أو من خلال تقديم الطعام أو من خلال بيع منتجات الصناعات التقليدية والسياح.

الخاتمة:

تحتل السياحة البيئية مكانة هامة في اقتصاديات السياحة نظرا لما تدره من إيرادات تساهم في إنعاش المناطق الريفية والصحراوية وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فالدول العربية على غرار باقي دول العالم تفتنت لما للسياحة البيئية من مزايا كثيرة تعود بالفائدة على السكان المحليين والبيئة الطبيعية وأصبحت تضع الخطط والاستراتيجيات للنهوض بهذا النوع من السياحة واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها جذب السائح الأجنبي مثل إقامة المحميات الطبيعية، واستغلال الينابيع المعدنية والمغارات الطبيعية، ذات الصفة الجمالية الخاصة بأشكالها المتنوعة مروراً بالموارث الحضاري للمدن التاريخية القديمة خاصة أن الدول العربية تملك مقومات طبيعية كبيرة يمكن استغلالها من خلال تحفيز وتشجيع الاستثمارات السياحية التي تعتمد على البيئة الطبيعية والموارث الثقافية والحضاري للبلد السياحي والتي تساهم في صيانة والمحافظة على هذه المقومات بما يحقق الاستغلال الأمثل لها وتحقيق تنمية سياحية مستدامة.

التوصيات والاقتراحات

➤ السياحة الخضراء للتخفيف من حدة الآثار السلبية على البيئة، وما نغنيه بالسياحة الخضراء أو السياحة المستدامة، هي البرامج السياحية التي تأخذ في الاعتبار احتياجات البيئة وتراعي الثقافات المحلية بهدف استدامة المشاريع السياحية في الجانب الاقتصادي، والحفاظ على البيئة من التلوث في برامج متكامل فيها

المتعة والحفاظية. إذن فالسياحة الخضراء تعتمد في المقام الأول على وعي السائح وعلى الإرشادات والبرامج السياحية المعدة بعناية وفي محيط الرؤية الحفاظية؛^{1 3}

◀ إدراج مادة السياحة البيئية ضمن المناهج الدراسية في عدد من المراحل الدراسية لإظهار الآثار الثقافية والاقتصادية والحضارية لها؛

◀ عند إقامة مشاريع السياحة البيئية والبرامج الداخلية لها في البلد يجب الأخذ في الاعتبار عادات وتقاليد المواطنين والمقيمين في تلك المناطق والاهتمام بمشاكل التلوث الناتجة عن هذه المشاريع وكيفية معالجتها لتجنب الأضرار بالبيئة الطبيعية للمواقع السياحية؛

◀ نشر الوعي السياحي والبيئي من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات واللقاءات وإصدار الكتيبات التعريفية التي تبرز أهمية هذا النشاط؛

◀ يجب أن تطبق كل المعايير البيئية عند إنشاء وتجهيز مشروعات المنتجعات والمدن والقرى السياحية حتى تصبح السياحة البيئية واضحة وصريحة، والتقليل من زيادة تأثير الملوثات البيئية على موروث ومستقبل الأجيال القادمة والعمل على زيادة نمو الوعي البيئي في مجال السياحة بصورة جدية ومتطورة نظرا لوجود قصور في الوعي البيئي في مجال السياحة في الدول العربية؛

◀ الاهتمام بالبعد البيئي كمفهوم محوري لدعم اقتصاد المناطق الريفية، والتركيز على ديمومة هذا الجانب؛

◀ تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع السياحة البيئية وإتاحة الفرص الاستثمارية أمامه للاستثمار في هذا المجال من أجل تنويع المنتج السياحي وتوجيه الاستثمارات السياحية إلى المناطق الجبلية والصحراوية ومناطق الحياة الفطرية والتركيز على توعية المواطنين بأهمية السياحة البيئية وتوضيح حجم الفوائد من وراء هذا النشاط وضرورة دعم الحرف اليدوية السياحية والتذكارية بما يخدم البيئة السياحية وينشط الحياة الاقتصادية لتلك المناطق^{1 4}.

الاحالات والمراجع:

- ¹ السياحة البيئية، Ar.wikipedia.org 2012/08/10
- ² ويليام موريس، السياحة البيئية. يومية سياسية تصدر عن شبكة الإعلام العراقي، www.alsabaah.com 2012/08/23
- ³ محسن أحمد الخضيرى، السياحة البيئية. ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2005، ص09.
- ⁴ سناء إبراهيم، السياحة البيئية ودورها لتحقيق التنمية المستدامة، 2012/08/23، www.masaader.com
- ⁵ جامعة الدول العربية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي . ديسمبر 2005.
- ⁶ المنظمة العالمية للسياحة www.unwto.org/facts/menu.html
- ⁷ فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر والوطن العربي، عالم الكتب، القاهرة، 2004، ص04.
- ⁸ زيد منير سلمان، الاقتصاد السياحي، دار الراية، عمان، 2008، ص25.
- ⁹ عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجية والتحديات المعاصرة، مجلة حلوان، العدد 12، جوان 2005، ص133.
- ¹⁰ مصطفى أحمد السيد، تقييم علاقة الطاقة الاستيعابية بإرساء مبادئ التواصل للتنمية السياحية، دون دار نشر، القاهرة، 2003، ص110.
- ¹¹ ابراهيم بظاظو، السياحة البيئية، دار الوراق للخدمات الحديثة، عمان، 2010، ص133.
- ¹² عنود القبندى، مجلة بيئتنا - الهيئة العامة للبيئة - العدد 129، الكويت، ص16.
- ¹³ أسعد سراج أبو رزيزة، هل السياحة عدو للبيئة، صحيفة الوطن السعودية، العدد 2841.
- ¹⁴ عايد راضي خنفر، إياد خنفر، تسويق السياحة البيئية والتنوع الحيوي، جامعة الزرقاء الأهلية - قسم التسويق - كلية الاقتصاد، والعلوم الادارة، الأردن، 2006، ص36.